الكويت الأولى على مستوى دول الخليج التي تتبنى دعمها

البورصة تطلق مبادرة من أجل تمكين المرأة في يومها العالمي

شعار شركة البورصة

بمناسبة يوم المرأة العالمي، الموافق اليوم 8 مارس 2018، تطلق بورصة الكويت مبادرة من أجل تمكين المرأة والمناداة بتكافؤ الفرص، لتصبح بذلك دولة الكويت أول دولة تتبنى المبادرة على مستوى منطقة الخليج العربي، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات ملموسة للنهوض بتمكين المرأة وتعزيز دورها في القطاع الاقتصادي. تقام هذه المبادرة بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة، ومركز أبحاث ودراسات المرأة في جامعة الكويت.

وتهدف المبادرة، التي تقام على مستوى العالم، نحو زيادة الوعي بالدور الهام الذي لابد أن يلعبه القطاع الخاص في سبيل تفعيل دور المرأة الفعال في مكان العمل، وإلى عقد لقاءات تضم قادة الأعمال والمستثمرين والحكومة وممثلي المجتمع المدني وشركاء آخرين على مستوى المنطقة لتسليط الضوء على تلك القضية الهامة.

تأتي هذه المبادرة في إطار السعي للنهوض بأهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الوعي بمبادئ تمكين المرأة، والحث على اتخاذ الإجراءات الواجب على أسواق الأوراق المالية اتخاذها في سبيل تحقيق ذلك.

في عام 2017، قامت 43 من أسواق الأوراق المالية العالمية بالمشاركة في هذه المبادرة بهدف دعم قضية تعزيز دور المرأة وتسليط الضوء على أهمية تمكينها. وتعكس مشاركة بورصة الكويت في مبادرة هذا العام إيمانها العميق بقضية المرأة ودورها الفعال في بيئة الأعمال، وذلك تماشيا مع رؤية كويت جديدة 2035 والتي تدعم التنمية المستدامة بشكل كبير.

أقرت توزيع 70 بالمئة من القيمة الاسمية للسهم الواحد بواقع 70 فلسا

أرباح «Ooredoo» ترتفع إلى 255 مليون دينار

جانب من الجمعية العمومية

أقرت الجمعية العمومية العادية لشركة Ooredoo توصية مجلس إدارتها بتوزيع 70 في المئة أرباحا نقدية من القيمة الأسمية للسهم الواحد بواقع 70 فلسا للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة الشيخ سعود آل ثاني في كلمة خلال اجتماع الجمعية التي عقدت امس الأربعاء بنسبة حضور بلغت 93 في المئة ان قاعدة عملاء الشركة ارتفعت خلال 2017 الى 26ر3 مليون عميل مقارنة مع 25ر2 مليون عميل خلال عام 2016.

وأضاف ان إيرادات الشركة خلال 2017 بلغت 697ر6 مليون دينار كويتي (نحو 2ر32 مليار دولار أمريكي) مقارنة بنحو 706ر8 مليون دينار (نحو 2ر35 مليار دولار أمريكي) في الفترة ذاتها من عام 2016.

من جهته قال المدير العام والرئيس التنفيذي للشركة محمد آل ثاني ان أرباح الشركة ارتفعت قبل احتساب الفوائد والضرائب والإستهلاك والإطفاء بنسبة 6 في المئة لتصل إلى 255 مليون دينار (نحو 851 مليون دولار) في عام 2017 مقارنة ب 240 مليون دينار (نحو 800 مليون دولار أمريكي) خلال 2016.

ووافقت الجمعية العمومية على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10 في المئة من أسهمها وذلك وفقا لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

يذكر ان (اوريدو) الكويت (الوطنية للاتصالات) سابقا تأسست في ديسمبر عام 1999 وتقدم خدمات الهواتف المتنقلة ونظام المناداة والخدمات التابعة لها وخدمة الانترنت لمستخدمي دولة الكويت.

«التجارية العقارية» تحقق 14.3 مليون دينار صافي أرباح 2017

اعلنت الشركة التجارية العقارية (المشار اليها باسم "التجارية" في البورصة) عن نتائجها المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

وبالتعليق على النتائج والتوقعات، صرح عبدالفتاح معرفي – رئيس مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية: عملت الشركة على تحسين أدائها على مدى السنوات والتنويع في محافظها العقارية المدرة للدخل بهدف الحفاظ على استقرار أداء الشركة خلال السنة. ولذلك ارتفعت ايرادات عام 2017 بنسبة 3.2% لتبلغ 39.8 مليون د.ك مقارنة بعام 2016 والتي بلغت 38.6 مليون د.ك. كما ارتفعت نسبة الأرباح التشغيلية بـ 43.5% لتبلغ 20.3 مليون د.ك مقارنة بعام 2016 والتي بلغت 14.1 مليون د.ك. علما بأن صافي أرباح الشركة انخفضت بنسبة (6.74%) من 15.3 مليون د.ك في عام 2016 الى 14.3 مليون د.ك في عام 2017 وذلك بسبب زيادة تكلفة التمويل. إيرادات التأجير ارتفعت بنسبة 27.2% لتبلغ 24.5 مليون د.ك أو 61% من إجمالي ايراداتعام 2017 مقارنة بعام 2016 والتي بلغت 19.3 مليون د.ك أو 50%. وقد بلغت ربحية السهم العائد للمساهمين8.09 فلس مقارنة بـ 8.67 فلس في عام 2016.

وبلغت أصول الشركة في نهاية عام 2017، 519.4 مليون د.ك بزيادة 0.9% مقارنة بعام 2016 حيث بلغت 514.7 مليون د.ك. كما بلغت مطلوبات الشركة 204.9 مليون د.ك، بنسبة انخفاض(1.1)% مقارنة بعام 2016 التي بلغت 207.3 مليون د.ك. وفي نهاية عام 2017 بلغت حقوق المساهمين 290.3 مليون د.ك بزيادة 2% مقارنة بعام 2016 حيث بلغت 284.7 مليون د.ك.

عبدالفتاح معرفي

مدعومةً برصيد كبير من الأصول والاحتياطات محلياً وخارجياً

«كفيك»: تصنيف الكويت يعكس التوقعات باستمرار قوة الأوضاع المالية

الاقتصاد البحريني الأسرع نمواً في دول مجلس التعاون الخليجي

- السعودية ستستثمر 64 مليار دولار في تطوير الصناعات الترفيهية على مدى العقد المقبل
- الاقتصاد الإماراتي سيتحسن في عام 2018 مع ارتفاع النفط وتحسن التجارة العالمية

أوضحت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) في تقريرها لشهر فبراير عن الأسواق المالية، والذي يسلّط الضوء على أداء أسواق المال العالمية الرئيسية بالإضافة للأسواق الخليجية مع تحليل لأداء السوق وارتباطه بأهم المجريات والأحداث الاقتصادية المؤثرة.

الأسواق العالمية

شهدت أسواق الأسهم العالمية ضعفاً خلال شهر فبراير، حيث إنخفض مؤشر MSCI العالمي بنسبة –4.3%. أما في الأسواق المتقدمة، كان مؤشر DAX الألماني الأسوأ أداءاً ليقفل الشهر بتراجع نسبته – 5.71 %. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، إنخفض مؤشر S|P500 بنسبة – 3.89 %، حيث أكد رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول بأن أسعار الفائدة سوف تستمر في الزيادة تدريجياً وذلك للحفاظ على سلاسة عمل الإقتصاد، متوقعاً أن التضخم سوف يستقر عند حوالي 2 % هذا العام. في أوروبا، إنخفض كلاً من مؤشر DAX الألماني ومؤشر CAC الفرنسي بنسبة – 5.71 % و– 2.94 % على التوالي. ويأتي الهبوط في الأسهم الأوروبية عقب بيانات اقتصادية من المفوضية الأوروبية تشير إلى هبوط الثقة في اقتصاد منطقة اليورو وانخفاض توقعات التضخم كذلك خلال شهر فبراير. كما أغلقت الأسواق الآسيوية على انخفاض خلال الشهر حيث انخفض مؤشر شنغهاي الصيني بنسبة – 6.36 % بعد أن جاءت بيانات التصنيع الصينية دون التوقعات. وفي اليابان، إنخفض مؤشر Nikkie225 بنسبة – 4.46 % حيث إنخفض إنتاج المصانع إلى أدنى مستوياته منذ سبع سنوات في يناير الماضي، في حين انخفضت مبيعات التجزئة أيضاً أكثر من المتوقع. وانخفض الإنتاج الصناعي في شهر يناير بنسبة – 6.6 % عنه في شهر ديسمبر وهو أكبر إنخفاض منذ مارس 2011 . أما في أسواق السلع، تراجعت أسعار النفط في فبراير متأثرة بضعف البيانات الإقتصادية في الصين واليابان، حيث أن التباطؤ الإقتصادي العالمي قد يؤدي إلى زيادة انخفاض الطلب على النفط. من ناحية أخرى انخفض خام غرب تكساس بنسبة – 4.52 %ليغلق عند 61.6 دولار للبرميل وأغلق خام برنت عند 64.7 دولار للبرميل منخفضاً بنسبة – 5.6 %. ومن جانب آخر، زادت المخاوف مع إرتفاع نسبة مخزون النفط الأمريكي الذي من المتوقع أن يلغي تأثير إتفاقية الأوبك للحد من الإنتاج على أسعار النفط. فيما يخص الذهب، ارتفعت الأسعار خلال الشهر ليصل إلى 1.318 دولار للأونصة وذلك مع تراجع التوقعات على الأسهم والسندات والعملات التي شجعت المستثمرين على استخدام المعادن الثمينة كملاذ آمن.

الإقتصاد الخليجي

في المملكة العربية السعودية، ذكرت المملكة إنها ستستثمر 64 مليار دولار أمريكي في تطوير الصناعات الترفيهية على مدى العقد المقبل. حيث بدأ التخطيط لمدينة ترفيهية كبيرة بالقرب من الرياض، تقريباً بحجم مدينة لاس فيغاس، والتي تهدف إلى تعزيز قطاع السياحة في البلاد. وفي الكويت، أكدت وكالة "ستاندرد آند بورز" للتصنيف الإئتماني، تصنيف الكويت عند "AA/ A – 1+»، مع نظرة مستقبلية "مستقرة" موضحة في تقريرها الصادر اليوم أن النظرة المستقبلية تعكس التوقعات بإستمرار قوة الأوضاع المالية، مدعومةً برصيد كبير من الأصول والاحتياطيات محلياً وخارجياً . أما وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، أعلن معهد التمويل الدولي أن الاقتصاد الإماراتي من المتوقع أن يتحسن في عام 2018 مع ارتفاع أسعار النفط، وتحسن التجارة العالمية، والإجراءات التي قامت بها لضبط الأوضاع المالية العامة وزيادة الإيرادات. وفي قطر، ذكرت وكالة التصنيف "ستاندرد آند بورز" أن البلد سوف يكون قادراً على تحمل ضغط الحصار وذلك بدعم من الأصول الحكومية، والمالية العامة القوية، وخطة البنية التحتية. وفي عمان، إرتفع معدل التضخم السنوي لشهر يناير إلى 1.05 % مقارنة مع العام السابق وفقاً لبيانات مؤشر أسعار المستهلك الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. وفي البحرين، بلغ معدل نمو الاقتصاد غير النفطي + 4.8 % في الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 ، متفوقاً على التوقعات السابقة، وذلك وفقاً لتقرير مجلس التنمية الاقتصادية البحريني. وأشار التقرير كذلك إلى أن معدل النمو يجعل الإقتصاد البحريني الأسرع نمواً في دول مجلس التعاون الخليجي.

مؤشر ستاندرد آند بورز لدول مجلس التعاون الخليجي هبط بنسبة 2.7بالمئة

«الوطني للاستثمار»: بورصة الكويت ترتفع بنسبة 0.5 بالمئة

عوائد المؤشرات العالمية

- مؤشر Stoxx Europe 600 يسجل تراجعًا بنسبة 4.0-بالمئة ماحيًا أرباح الشهر الماضي
- استمر مؤشر FTSE 100 في مساره السلبي من الشهر الماضي مسجلًا خسارة بنسبة 4.0بالمئة
- مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال (MSCI) للأسواق الناشئة خسر أكثر من 50بالمئة

قال تقرير الوطني للاستثمار عن اداء الأسواق العالمية لقد أقفلت الأسهم العالمية في فبراير على أداء سلبي في المجمل بعد أن شهدت تداولات الشهر تقلبات حادة. تراجع مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال (MSCI) العالمي لجميع الدول بحوالي 4.4%، ولم تكن الأسهم الأمريكية أحسن حالًا إذ هبط مؤشر داو جونز وستاندرد آند بورز 500 بنسبة 4.3% و3.9% على التوالي. وفي 5 فبراير، شهد مؤشر داو جونز هبوطا يوميا تاريخيا حيث فقد 1،600 نقطة قبل ان يتعافى بعض الشيء ويقفل على هبوط بواقع 1،175 نقطة. وجاء الهبوط اليومي نتيجة لانسحاب المشاركين في السوق خوفًا من مؤشرات على ارتفاع معدلات الفائدة بوتيرة أسرع من المتوقع بعد استلام جيمس باول منصب رئيس المجلس الاحتياطي الفيدرالي. وفي وقت لاحق من الشهر، وقّع ترامب على ترتيب إنفاق ضخم أنهى الإغلاق الثاني للحكومة خلال العام. وعلى الصعيد الاقتصادي، بلغ مؤشر مديري المشتريات في قطاع التصنيع في الولايات المتحدة وفقًا لشركة ماركيت 55.3 منخفضًا بذلك انخفاضًا طفيفًا عن قراءة يناير التي بلغت 55.9. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الأولي للربع الرابع 2.5% على أساس سنوي.

وفي أوروبا، سجل مؤشر Stoxx Europe 600 تراجعًا بنسبة 4.0%– لشهر فبراير، ماحيًا بذلك الأرباح التي سُجلت في الشهر الماضي. وسجل أكبر سوقين في أوروبا، وهما مؤشر DAX 30 ومؤشر CAC 40، خسائرًا بنسبة 5.7% و2.9% على الترتيب. وفي ألمانيا، شكّل حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي التابع للمستشارة ميريكل والاتحاد الديمقراطي الاجتماعي حكومة ائتلاف. وبالإضافة إلى ذلك، رفعت مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف اليونان من B– إلى B مع نظرة مستقبلية إيجابية لتشهد بذلك على النمو الاقتصادي وتراجع المخاطر السياسية ما يؤثر إيجابيًا على قدرة الحكومة على تحمل الدين. ومن ناحية المؤشرات الاقتصادية، بلغ مؤشر مديري المشتريات في قطاع التصنيع لمنطقة اليورو في شهر فبراير 58.6 وفقًا لشركة ماركيت مقابل 58.5 في يناير. بالإضافة إلى ذلك، بلغ مؤشر سعر المستهلك على أساس سنوي وعلى أساس أولي 1.2% محققًا هبوطًا من الناحية الاسمية بنسبة 0.1% مقارنةً بشهر يناير.

أما في المملكة المتحدة، استمر مؤشر FTSE 100 في مساره السلبي من الشهر الماضي مسجلًا خسارة بنسبة 4.0% في فبراير. وانتقلت حركة البيع السريع عبر الأطلنطي إلى المملكة المتحدة ليصل مؤشر FTSE 100 إلى أدنى نقطة له في أكثر من عام. وكالولايات المتحدة، زادت توقعات ارتفاع معدلات الفائدة في المملكة المتحدة، ويتوقع السوق ارتفاع معدل الفائدة في مطلع مايو. وبشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لا يزال يتعين الوصول إلى اتفاق انفصال، وذكر الاتحاد الأوروبي سرعة الحاجة إلى الوصول إلى اتفاق وإلا سيكون الخروج صعبًا. ويستمر اقتصاد المملكة المتحدة في قوته إذ تجاوز مؤشر مديري المشتريات في قطاع التصنيع وفقًا لشركة ماركيت مستوى 50 مسجلًا 55.2، في حين تراجع مؤشر Gfk لثقة المستهلك نقطة كاملة ليصل إلى 10–.

ولم يقو مؤشر نيكاي 225 في اليابان على الاستمرار في أدائه الإيجابي في شهر فبراير إذ حقق خسارة بنسبة 4.5% متأثرا بالخسائر المحققة في أسواق الولايات المتحدة وأدى ذلك إلى هبوط المؤشر بأكثر من 12% عن أعلى مستوى له في منتصف يناير. ولا تُعزى الخسائر التي استمرت في فبراير إلى عوامل داخلية حيث من المتوقع أن تحقق أرباح الشركات نموًا خلال السنتين الماليتين 2017 و2018. بالإضافة إلى ذلك، سيستمر هاروهيكو كورودا محافظ بنك اليابان في منصبه لولاية ثانية مؤكدًا بذلك ثقة الحكومة في قدراته على انتشال اقتصاد اليابان من الكساد التضخمي. وكالمملكة المتحدة، تجاوز مؤشر مديري المشتريات في قطاع التصنيع في اليابان وفقًا لمؤشر نيكاي مستوى 50 مسجلًا 54.1، وهو مستوى أعلى بقليل من الرقم المحقق في يناير. وتراجع مجددًا مؤشر ثقة المستهلك، الذي ما زال دون مستوى 50، بواقع 0.3 ليسجل 44.3 في فبراير.

وفي فبراير، خسر مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال (MSCI) للأسواق الناشئة أكثر من 50% من الأرباح التي حققها في يناير فأقفل على انخفاض بنسبة 4.7%. وبخلاف معظم الأسواق، بدأ المؤشر هبوطه في مطلع الشهر، إلا أنه بلغ أدنى مستوى له في 9 فبراير متأثرا بالهبوط في أسواق الصين وكوريا الجنوبية، أكبر سوقين منفردين إذ يشكلان 46% تقريبًا من المؤشر. وهبط مؤشر شنغهاي المركب في الصين بنسبة 6.4%، في حين هبط مؤشر KOSPI 200 في كوريا الجنوبية بنسبة 6.2%. ومن ناحية مؤشرات مديري المشتريات في قطاع التصنيع، حققت كل من الصين وكوريا الجنوبية أرقامًا أعلى من 50. وفي الصين، جاء مؤشر كايكسين Caixin لمديري المشتريات في قطاع التصنيع 51.6، وفي كوريا الجنوبية بلغ مؤشر نيكاي لمديري المشتريات في قطاع التصنيع وفقًا لشركة ماركيت أعلى من 50 بقليل عند 50.3.

وأنهى خام برنت الشهر بأداء سلبي إذ هبط بنسبة 4.7%، ماحيًا كامل الأرباح المحققة في يناير. وفي فبراير، تداول خام برنت بقيمة تتراوح بين 60 و70 دولارًا أمريكيًا للبرميل؛ وبلغ أعلى سعر إقفال في 1 فبراير 69.65 دولارًا أمريكيًا. وخلال الشهر، ارتفعت مستويات مخزون الخام، وارتفع إنتاج الولايات المتحدة إلى نقطة تتجاوز المملكة العربية السعودية في الوقت الذي تضيق فيه الفجوة مع روسيا بسبب الزيادة في إنتاج النفط الصخري الذي حفزته أسعار النفط المرتفعة نسبياً.

وعقب بداية قوية للسنة، أنهت الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي شهر فبراير بأداء سلبي. فقد هبط مؤشر ستاندرد آند بورز لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2.7%. وتأثرت مؤشرات دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة، كغيرها من الأسواق العالمية الأخرى إلى حد بعيد، تأثرًا كبيرًا بأسواق الأسهم في الولايات المتحدة. وأقفلت أغلبية أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي في المنطقة الحمراء، باستثناء البحرين التي ارتفعت بنسبة 1.4%، والكويت التي ارتفعت بنسبة 0.5% وعُمان التي ارتفعت قليلًا بنسبة 0.1%. وكان مؤشر الأداء الأسوأ هو مؤشر سوق الدوحة للأوراق المالية الذي هبط بنسبة 6.0% تلاه سوق دبي الذي هبط بنسبة 4.4%، وسوق المملكة العربية السعودية الذي هبط بنسبة 3.0%، وسوق أبو ظبي الذي هبط بنسبة 0.1%. وهبطت الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في فبراير بنسبة 2.1% وفقًا لقياس مؤشر ستاندرد آند بورز المركب للأسواق العربية، في حين حافظت مصر على القوة الدافعة الإيجابية إذ أقفلت فبراير على ارتفاع بنسبة 2.9%.